أهَمُّ أنواع الكُتُب في مُتُون الحديث

القسم الرابع:

أهَمُّ أنواع الكُتُب في مُتُون الحديث

إنَّ معرفة الكتب في علمٍ من العلوم هي الخطوة الأولى في البحث والدراسة، لذلك لا بُدَّ لطالب الحديث أن يكون مُلِمّاً بجميع أنواع الكتب المصنَّفة والمؤلَّفة في الحديث النبوي، كما ينبغي أن يكون واقفاً على ما أُلِّفَ في تلك الأنواع من الكتب لا سِيّما التي تُذكَر فيما يلي:

الأول: الصِّحَاحُ:

لغةً: "الصِّحَاح" جمعُ "صحيح"، ومعناه: سليمٌ من العيوب.

واصطلاحاً: يُراد بها تلك الكتبُ التي التزم فيها أصحابُها الصِّحَّةَ. والكتبُ التي اعتنت بالصِّحَّة كثيرةٌ، ولكن لم يستقم هذا بحسب واقع الحال إلاّ للشَّيخين البخاريِّ ومُسْلِمٍ، وأمَّا سِوَاهُما فقد وقع في تصانيفهم الْحَسَنُ والضعيفُ. ومِن أشهر كتب هذا النوع:

١) الجامع الْمُسْنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامه (المعروف بـ"صحيح البخاري"): للإمام البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ).

٢) الْمُسْنَد الصحيح المختصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ (المعروف بصحيح مسلم): للإمام مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري (ت٢٦١هـ).

٣) الْمُنْتَقى الْمُخْتار من السُّنَن الْمُسْنَدَة عن رسول الله ﷺ في الأحكام: لابن الجارُوْد، أبي محمد، عبد الله بن علي النَّيسابوري (ت٣٠٧هـ).

٤) مُختصَر الْمُختصَر من الْمُسنَد الصحيح عن النبي ﷺ (المعروف بصحيح ابن خُزَيْمَة): للإمام ابن خُزَيْمَة، أبي بكر، محمد بن إسحاق النَّيْسابوري (ت٣١١هـ).

٥) صحيح أبي عَوَانة: للحافظ أبي عَوَانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسْفِرائيني (ت٣١٦هـ).

٦) صحيح ابن السَّكَن: للحافظ ابن السَّكَن، أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد (ت٣٥٣هـ).

٧) الْمُسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع (المعروف بصحيح ابن حِبَّان): للإمام ابن حِبّان، أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ).

٨) الإلزامات: للإمام الدَّارَقُطني، أبي الحسن، علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥هـ).

٩) الْمُستدرَك على الصَّحِيْحَين: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ).

١٠) الأحاديث الْمُخْتارة مِمّا ليس في الصَّحِيْحَين أو أحدهما: للحافظ ضياء الدين الدِّمَشْقي، أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد السَّعدي (ت٦٤٣هـ)[1].

الثاني: الْجَوامِعُ:

لغةً: "الجوامعُ" جمعُ "الجامع"، ومعناه: شامل.

واصطلاحاً: "الجامِع" هو الكتاب الذي رُتِّبَتْ أحاديثه على الأبواب التي تشتمل على: العقائد، والأحكام، والسِّيَر، والآداب، والتفسير، والفِتَن، وأشراط السَّاعة، والْمَناقِب، وغير ذلك. فيشتمل "الجامعُ" على جميع الأحاديث التي تخصّ جميعَ موضوعات الدين وشرعه.

---

[1] وغير ذلك كتب كثيرة تُعَدُّ في الصِّحاح، وقد ذكرتُها بالتفصيل في كتابي: "مصادر الحديث ومراجعه: دراسة وتعريف".

وكتبُ الجوامع كثيرةٌ، وأشهَرُها الثلاثة الآتية:

١) الجامع الْمُسْنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامه (المعروف بـ"صحيح البخاري"): للإمام البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ).

٢) الجامعُ الْمُختصَر من السُّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفةُ الصَّحيح والمعلولِ وما عليه العملُ (المعروف بـ"جامع الترمذي"): للإمام التِّرْمِذي، أبي عيسى محمد بن عيسى ابن سَوْرَة السُّلَّمي (ت٢٧٩هـ): وهو مشهورٌ بـ"السُّنَن"أيضاً، وذلك لاعتناء مصنِّفه بأحاديث الأحكام.

وكذلك تُوجَد "الجوامعُ" للمتأخِّرين غير الْمُسْنِدين، مثل:

١) جامع الأصول من أحاديث الرسول: للحافظ ابن الأثير الْجَزَري، المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت٦٠٦هـ).

٢) تيسير الوصول إلى جامع الأصول: لابن دَيْبَع، وجيه الدين أبي زيد، عبد الرحمن بن علي الشَّيباني (ت٩٤٤هـ)، وهو مختصر "جامع الأصول" لابن الأثير.

٣) كَنْزُ العُمَّال في سُنَن الأقوال والأفعال: للشيخ علي الْمُتَّقي، علاء الدين، ابن حسام الدين الهندي (ت٩٧٥هـ).

٤) جمعُ الفوائد من جامِع الأصول ومجمع الزَّوائد: للرُّوْدَاني، محمد بن سليمان المغربي (ت١٠٩٤هـ).

الثالث: السُّنَنُ:

لغةً: "السُّنَن" جمعُ "السُّنَّة" وقد سبق تعريفها في القسم الأول لهذا الفصل.

واصلاحاً: يُراد بـ"السُّنَن" تلك الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه، من: الطَّهارة، والصَّلاة، والزَّكاة، والْحَجِّ إلى آخرها...، وتَخْلو كتبُ السُّنَن – غالباً – من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب.

كما لا يُذْكَر في كُتب السُّنَن شيءٌ من الأحاديث الموقوفة والْمُرسَلة؛ لأنها لا تُسَمَّى "سُنَّةً" عند المحدِّثين، وإنْ ذُكِرَ شيءٌ منها فهو للاستشهاد بها لا غير.

وكتبُ "السُّنَن" كثيرةٌ جدّاً، ومِن أشهرها:

١) سُنَن الإمام الشَّافعي (ت٢٠٤هـ): رواية أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى الْمُزَني الدَّارِمي (ت٢٦٤هـ)، ورواية أبي جعفر الطَّحاوي (ت٣٢١هـ).

٢) سُنَن سعيد بن منصور: لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الْخُراساني النَّيْسابوري (ت٢٢٧هـ): يُوجَد فيه بعضُ الأحاديث من "الْمُعْضَل" و"الْمُنقطِع" و"الْمُرْسَل".

٣) سُنَن الدَّارِمي: لأبي محمَّد، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفَضْل الدَّارِمي (ت٢٥٥هـ)، عَدَّه البعض في المسانيد أيضاً.

٤) سُنَن ابن ماجَهْ: لابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد القَزْويني (ت٢٧٣، أو ٢٧٥هـ).

٥) سُنَن أبي داود: لأبي داود، سليمان بن الأشْعَث بن إسحاق الأزْدي (ت٢٧٥هـ).

٦) سُنَن التِّرْمِذي[1]: للتِّرْمِذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة السُّلَّمي (ت٢٧٩هـ).

٧) سُنَن النَّسائي: للنَّسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب (ت٣٠٣هـ)، وهي تُسَمَّى أيضاً: "الْمُجْتَبَى".

٨) سُنَن الدَّارَقُطْنِي: للدَّارَقُطْنِي، أبي الحسن عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ).

٩) السُّنَن الكبرى: للبَيْهَقي، أبي بكر أحمد بن الحسين الْخُسْرُوْجِرْدي (ت٤٥٨هـ).

١٠) السُّنَن الصُّغْرى: للبَيْهَقِي أيضاً.

ولكن عند الإطلاق على "كتب السُّنَن" لا يُراد بها إلا الأربعة الآتية:

- سُنَن أبي داود.
- و"سُنَن الترمذي".
- و"سُنَن النَّسائي".
- و"سُنَن ابن ماجه".

الرابع: الْمُوَطَّآت:

لغةً: "الموَطَّآت" جمعُ "الْمُوَطَّأ"، وهو اسمُ مفعولٍ من "وَطَّأ يُوَطِّأ توطيةً"، أي: سَهَّل، وهيَّأ. و"الموطأ" معناه: الْمُسَهَّل، والْمُهَيَّأ.

واصطلاحاً: هو الكتابُ الذي رُتِّبَتْ فيه الأحاديثُ على الأبواب الفقهية، وهو يشتمل على: الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة.

والسَّببُ في تسمية مصنَّفات هذا النوعِ بـ"الموطَّأ": أنَّ مؤلِّفيها وَطَّؤوها للنَّاس، أي: سَهَّلوه وهَيَّؤوه له ما فيه من الأحاديث ترتيباً.

---

[1] وهي تُعَدّ أيضاً في "السُّنَن" عند بعض علماء الحديث، لذلك ذكرناها هنا.

الفرق بين "الْمُوَطَّآت" وبين "الْمُصَنَّفات[1]" و"السُّنَن":

"الْمُوَطَّآت" مثلُ "الْمُصَنَّفات" تماماً، وإن اخْتَلَفَت التسميةُ، كذلك لا تختلف "الموطَّآتُ" اصطلاحاً عن كُتب "السُّنَن" إلاَّ أنَّ السُّنَن يُلْتَزَمُ فيها ذِكْرُ "المرفوعِ" بشكل أغلَبُ.

أشهَرُ كتب الموطَّآت:

تُوجَد عِدّةُ كتبٍ اشتهرت بـ"الموطأ"، ومن أهمِّها:

١) موطّأُ ابن أبي ذِئْب: أبي الحارث، محمد بن عبد الرحمن بن الْمُغِيْرة بن الحارث (ت١٥٨هـ)[2].

٢) موطأُ مالكٍ: للإمام مالك، أبي عبد الله، ابن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ).

وقيل: إنَّ السَّبب في تسمية الإمام مالكٍ هذا الكتاب بـ"الموطَّأ" ما رُوِيَ عنه أنه قال: "عَرَضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطَأني عليه، (أي: وافقني عليه) فسَمَّيتُه: الموَّطأ"[3].

أَلَّفه الإمامُ على الأبواب، وتوخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه فقط على الحديث المرفوع إلى الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوالَ الصَّحابةِ والتابعين ﷺ، وأودعه كذلك فتاواه (أي لمالك نفسه) أيضاً. وجملةُ ما فيه من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة يبلغ عددُها (١٨٤٣) حديثاً.

ولهذا الكتاب رواياتٌ عديدةٌ، ومِن أشهرها:

---

[1] وسيأتي تعريفها لاحقاً.

[2] الرسالة المستطرفة: للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، ص: ٩.

[3] انظر مقدِّمة السيوطي لـ"تنوير الحوالك".

أ) روايةُ الإمام محمَّد بن الحسن الشَّيْبَانِي (ت١٨٩هـ)، وهي منتشرةٌ في بلاد الهند وما جاوَرَها.

ب) وروايةُ الإمام يَحْيَى بن يَحْيَى اللَّيْثِي الأُنْدُلُسِيّ (ت٢٣٤هـ)، وهي أشهَرُ روايات "الموطأ" على الإطلاق، وعليها اعتمد الأئمةُ الحُفَّاظُ روايةً ودراسةً، شرحاً وتحشيةً.

٣) موطأ إبراهيم بن أبي يحيى[١]: أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سَمْعَان الأسلمي المدني (ت١٨٤هـ).

٤) الموطّأ الصغير: لعبد الله بن وَهْب المصري (ت١٩٧هـ): وله موطآن: أحدهما كبيرٌ، والآخر صغيرٌ[٢].

٥) موطأ إسماعيل القاضي[٣]: أبي إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البصري المالكي (ت٢٨٢هـ).

الخامس: الْمُصَنَّفات:

لغةً: "الْمُصَنَّف" جمعُه: "الْمُصَنَّفات"، وهو اسمُ مفعولٍ من "صَنَّف يُصَنِّف تصنيفاً"، ويُطلَق "المصنَّف" على كلِّ كتاب مُقَسَّم ومُرَتَّب في نظامٍ خاصٍّ.

واصطلاحاً: هو الكتابُ الْمُرَتَّبُ على الأبواب الفقهية التي تَشتمِل على: الأحاديث النبوية، وأقوالِ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً[٤].

---

[١] ذكره الحافظ الذهبي في "سِيَر أعلام النبلاء": (٨/٤٥٠).

[٢] انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٩/٢٢٥).

[٣] انظر: "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي: (٦/ ٢٨٤).

[٤] انظر: "الرسالة المستطرفة" للكتاني، ص: ٧٤.

الفَرْقُ بين "الْمُصَنَّفات" و"السُّنَن":

"المصنَّفات" تَشتمِل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين أنَّ "السُّنَن" لا تشتمِل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً؛ لأنَّ الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا يُسمَّى في اصطلاحهم: "سُنَناً".

وأشهر المصنَّفات:

١) مُصَنَّفُ أبي سَلَمة: حَمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (ت١٦٧هـ)[١].

٢) مُصَنَّف وَكِيْع بن الْجَرَّاح: أبي سفيان وَكِيْع بن الْجَرَّاح بن مَلِيْح الرُّوَاسِي الكوفي (ت١٩٦هـ).

٣) مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق: أبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعَاني (ت٢١١هـ).

٤) مُصَنَّفُ أبي الرَّبِيْع: سليمان بن داود العَتَكي البَصْري (ت٢٣٤هـ).

٥) مُصَنَّف ابن أبي شَيْبَة: أبي بَكْر عبد الله بن محمد العَبْسي الكوفي (ت٢٣٥هـ).

٦) مُصَنَّفُ بَقِي بن مَخْلَد القُرْطُبِي (ت٢٧٦هـ).

السادس: الْمُسْتَدْرَكات:

لغةً: "الْمُسْتَدْرَكات" جمعُ: "الْمُسْتَدْرَك"، هو اسمُ مفعولٍ من "اسْتَدْرَكَ يَستدرِك استدراكاً"، يُقال: "فلانٌ استدرك الشيءَ بالشيءِ"، أي: حاوَلَ إدراكَه به.

واصطلاحاً: هو الكتابُ الذي يشتمل على ما فاتَ إيرادُه في أحد كتب الحديث مِمَّا هو على شرطه، أو مِن بابه[٢].

---

[١] ذكره الحافظُ الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢٠٣/١٨)، والكتَّاني في "الرسالة المستطرفة" ص: ٤٠.

[٢] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٢١ – ٢٢، و"تدريب الراوي" للسيوطي: (١٣٤/١).

وأشهَرُ الْمُستَدْرَكات:

١) الْمُسْتَدْرَكُ على الصَّحِيحَين: للحاكم النَّيسابوري، أبي عبد الله، محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ).

رتَّب المؤلِّفُ هذا الكتابَ على الأبواب، واتَّبع في ذلك أصلَ الترتيبِ الذي اتَّبعه الشَّيخان (البخاري ومسلم) في صَحِيْحَيهما، وذكر فيه ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي:

أ- الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشَّيخَين، أو على شرط أحدِهما، ولم يخرِّجاها.

ب- والأحاديث الصحيحة عنده وإنْ لم يكن على شرط الشَّيخَين، أو شرط واحدٍ منهما، وهي التي يعبِّر عنها بأنَّها "صحيحةُ الإسناد".

ج- وذكر الأحاديثَ التي لم تَصِحَّ عنده، لكنه نَبَّه عليها.

وقد وقع للحاكم - رحمه الله تعالى - تساهُلٌ في هذا الكتاب في الْحُكم على الأحاديث بالصِّحَّة، فلذا انتقده العلماءُ والحُفَّاظ في كثيرٍ من الأحاديث، وتعقَّبوه.

٢) الْمُستدرَك على الصَّحِيحَيْن: للحافظ أبي ذَرٍّ، عُبَيد بن أحمد بن محمد الْهَرَوي (ت٤٣٤هـ): وهو مفقودٌ[١].

٣) الإلزامات: للإمام الدَّارقطني، أبي الحسن، علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥هـ): وهو كـ"المستدرك على الصَّحِيحَين"، جَمَع فيه الدارقطنيُّ ما وَجَده على شرط

---

١ الرسالة المستطرفة: للكتاني: ص:٢٣.

الشَّيخَين (البخاري ومسلم) من الأحاديث، وليس بمذكورٍ في كتابيهما، وألزمها ذِكْرَه، وهو مرتَّبٌ على المسانيد في مجلَّدٍ[1].

السابع: الْمُسْتَخْرَجات:

لغةً: "الْمُستَخْرَجات" جمعُ: "الْمُسْتَخْرَج"، وهو اسمُ مفعولٍ مِن "اسْتَخْرجَ يَسْتَخْرِجُ استخراجاً" أي: استنبط، ويقال: "فلانٌ استخرج الشيءَ من المعدن"، إذا خلَّصه من تُرابه.

واصطلاحاً: هو الكتابُ الذي يَعمِد صاحبُه إلى كتابٍ من كُتُبِ الحديثِ الْمُسْنَدَةِ كـ"صحيح البُخاري"، فيَرْوي أحاديثَ ذلك الكتاب بأسانيدِهِ الخاصَّةِ بحيث يَلْتَقي مع البُخاري – مثلاً – في كلِّ حديثٍ في شيخه، أو فيمَن فَوْقَهُ.

وللمستخرجات فوائد عديدة، منها:

١) طلبُ عُلُوِّ الإسناد.

٢) تقويةُ الحديثِ بطُرُق متعدِّدة.

٣) الوقوفُ في بعض طُرُقه على زيادة كلمةٍ أو كلماتٍ، أو سببٍ أو مناسبةٍ جاء الحديثُ لأجلها، أو ما إلى ذلك مِمَّا يُساعِد على فهم المراد من نَصِّ الحديث.

وهذه بعض أشهر المستخرجات:

١) المستخرج على صحيح البخاري: للحافظ الإسماعيلي، أبي بكر، أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل الْجُرْجَاني (ت٣٧١هـ).

---

١ المرجع السابق: ص:٢٣.

٢) المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ الإسفِرائيني، أبي بكر، محمد بن أحمد بن رَجَاء النَّيْسابُوْري (ت٣١٦هـ).

٣) المستخرج على الصَّحِيْحَيْن: لأبي نُعَيْم الأَصفهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت٤٣٠هـ).

الثامن: الْمَسَانِيْدُ:

لغةً: "الْمَسانِيْد" جمعُ: "الْمُسْنَد"، وهو اسمُ مفعولٍ مِن "أَسْنَدَ يُسْنِدُ إسناداً" بمعنى: الإضافة والنَّسب.

واصطلاحاً: هو الكتابُ الذي لم تُرتَّب فيه الأحاديثُ على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعُه جَعْلُ حديثِ كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان أو حَسَناً أو ضَعيفاً، مرتَّباً على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السَّابقة في الإسلام، أو الشَّرافَة النِّسبية، أو غيرِ ذلك.

وهذه بعض أهمّ وأشهر الْمَسانِيد:

١) مسانيد الإمام أبي حنيفة نُعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ): لم يَصِحَّ عنه تصنيفٌ في الْمُسْنَدِ، ولكن جَمَع رواياتِه بعضُ أتباعِه، ونسبوها إلى الإمام، فاشتهرت تلك المسانيد بـ"مسانيد الإمام أبي حنيفة"، ومجموع المسانيد المنسوبة إليه تبلغ (١٧) مسنداً، وجَمَع بين خمسة عشر منها في كتاب أبو الْمُؤَيَّد محمد بن محمود الْخُوَارِزْمِي (ت٦٥٥هـ) وسَمَّاه "جامع المسانيد"، وهو مرتَّبٌ على أبواب الفقه.

٢) مُسْنَدُ الإمام محمد بن إدريس الشَّافِعي (ت٢٠٤هـ): وهو ليس من تصنيفه، إنَّما هو عبارةٌ عن الأحاديث التي أسنَدها، ثم جمعها في كتابٍ أبو العبَّاس محمد بن

يعقوب بن يوسف الأصَمّ (ت٣٤٦هـ) عن الرَّبيع بن سليمان الْمُرَادِي (ت٢٧٠هـ) عن الإمام الشافعي.

٣) مُسْنَدُ الطَّيَالِسِيّ: لأبي داود سليمان بن داود الطَّيَالِسِيِّ (ت٢٠٤هـ): وهو كذلك ليس من تصنيفه، إنما تولَّى جَمْعَه بعضُ حُفَّاظ الأصبهانيِّين.

٤) مُسْنَدُ إسحاق بن رَاهُوْيَه: إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الْحَنْظَلي الْمِرْوَزي (ت٢٣٨): وهو يَقَعُ في سِتّ مجلَّداتٍ، لكن فُقِدَ أكثرُه، ولا يُوجَد من مخطوطه سِوى المجلَّد الرابع، وهو مطبوعٌ.

٥) مُسْنَدُ الإمام أحمد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني (ت٢٤١هـ): وهو أكبَرُ المسانيد وأشهرها على الإطلاق، يَشْتَمِلُ على (٩٠٤) مسانيدٍ من مسانيد الصحابة، بعضُها بلغت المئاتِ، وبعضُها اشتمل على حديثٍ أو حديثَين. وليس ترتيب هذا المسند على حروف المعجم، بل راعى مصنِّفُه في ترتيب الصحابة أموراً متعدِّدةً، منها أفضليتهم، ومواقع بُلدانهم وقبائلهم وغير ذلك. ويشتمل هذا الْمُسْنَدُ على نحو أربعين ألف حديثٍ.

٦) مُسْنَدُ الْحُمَيدِي: عبد الله بن الزُّبَيْر بن عيسى الْحُمَيْدِي (ت٢٩١هـ).

٧) مُسْنَدُ البَزَّار: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الْخالِق البَزَّار (ت٢٩٢هـ): له مُسنَدان: الكبير والصغير، أما الصغيرُ فهو مفقودٌ، والكبيرُ مطبوعٌ ويُسَمّى بـ"البحر الزَّخَّار".

٨) مُسْنَدُ أبي يعلى الْمُوصَلي: أحمد بن علي بن الْمُثَنَّى (ت٣٠٧هـ): له مُسنَدان: كبيرٌ وصغيرٌ، والمطبوعُ منهما الصغير.

٩) مُسْنَدُ أبي عَوَانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفِرائيني (ت٣١٦هـ).

وغيرُ ذلك مسانيد كثيرة، اكتفيتُ هنا بذكر أشهرها، ولا سيما التي تَرِد أسماؤها في كتب الحديث.

التاسع: الْمَعَاجِمُ:

لغةً: "المعاجم" جمعُ: "المعجم"، وهو مصدرٌ ميميٌّ مِن "أَعْجَمَ يُعجِم"، يقال: "فلانٌ أعجم الكلامَ أو الكتابَ"، أي: أزال عُجْمَتَه وإبهامَه بالنُّقَط والشَّكل.

واصطلاحاً: هو الكتابُ الذي تُرَتَّبُ فيه الأحاديثُ على مسانيد الصحابة، أو شيوخِ صاحب المعجم، أو البُلْدانِ، أو غيرِ ذلك، والغالِبُ أن يكون ترتيبُ الأسماء فيه على حروف المعجم[1].

وهذه بعض أشهر المعاجم:

١) المعجم الكبير: للطَّبَراني، أبي القاسم، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ): وهو مُرَتَّبٌ على مسانيد الصحابة على حروف المعجم عدا مُسْنَد أبي هريرة ﷺ، فإنه أفرده في مُصَنَّفٍ، وهو يحتوي على نحو ستِّين ألف حديثٍ.

٢) المعجم الأوسط: له أيضاً، وهو مُرَتَّبٌ على أسماء شيوخه (أي الطَّبَراني) وهم قريبٌ من ألفي رجلٍ، ونصفُه مفقودٌ، ويشتمل الموجود المطبوع على نحو عشرة آلاف حديث.

٣) المعجم الصغير: له أيضاً، خَرَّج فيه عن ألف شيخٍ من شيوخِه، يَقتصرِ فيه غالباً على حديثٍ واحدٍ عن كلِّ واحدٍ من شيوخه، وهو يحتوي على ألف ومئتين حديث.

---

١ انظر: "الرسالة المستطرفة" للكتاني، ص: ١٣٧.

العاشر: العِلَل:

لغةً: "العِلَل" جمعُ "العِلَّة"، ومعناها: المرض. ويُستعمَل بمعنى: السَّبَب.

واصطلاحاً: هي الكتبُ التي تُعنى بذكر الأحاديث المعلَّة، وذكرِ ما قد يَخْفى في الأحاديث من العِلَل الغامضة على الأئمة النُّقَّاد وكبار الرواة، وبيانِ بعض الأمور المشكلة والترجيحات التي يَصعُب الخوضُ فيها على غير المتخصِّصين في علم الحديث.

وهذه أشهَرُ كتب هذا النوع:

١) التاريخ والعِلَلُ: للإمام يحيى بن مَعِين، أبي زكريا البغدادي (ت٢٣٣هـ).

٢) العِلَل: للإمام علي بن الْمَدِيْنِي، أبي جعفر عليِّ بن عبد الله (ت٢٣٤هـ).

٣) العِلَل: للإمام أحمد بن حنبل، أبي عبد الله الشَّيْباني (ت٢٤١هـ).

٤) العِلَل الكبير: للإمام التِّرْمِذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ).

٥) العِلَل: للإمام ابن أبي حاتم الرَّازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الْحَنْظَلِيّ (ت٣٢٧هـ).

٦) العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية: للإمام الدَّارَقُطْني، أبي الحسن، علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥هـ).

٧) العِلَلُ الْمُتَناهِيَة في الأحاديث الواهية: للحافظ ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي ابن محمد (ت٥٩٧هـ).

الحادي عشر: الأَطْرَافُ:

لغةً: "الأطراف": جمعُ "طَرَفٍ"، ومعناه: منتهى كلِّ شيءٍ، أو جانبه.

واصطلاحاً: يُراد بـ"طَرَف الحديث": الْجُزء من مَتْنه الدَّالّ على بقيته، مثل حديث «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ...»، و«بُنِيَ الإِسْلاَمُ على خَمْسٍ».

وتُسمَّى "الأطراف" للكتب التي يَقتصِر مؤلِّفوها على ذِكْر طَرَفِ الحديث الدَّالِّ عليه، ثم ذِكْرِ أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها، وبعضُهم يَذْكُر الإسنادَ كاملاً، وبعضُهم يقتصر على جزءٍ من الإسناد.

ولكتب الأطراف فوائدُ متعدِّدةٌ، من أهمِّها:

١) تسهيلُ معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضعٍ واحدٍ.

٢) معرفةُ مَن أخْرَجَ الحديثَ من أصحابِ المصادر والأصول، والبابِ الذي أَخرجوه فيه، فهي نوعٌ من الفهارس متعدِّدة الفوائد.

٣) معرفةُ عدد أحاديث كلِّ صحابيٍّ في الكتب التي عُمِلَ عليها كتابُ الأطراف.

وهذه أشهَرُ كتب الأطراف:

١) أطرافُ الصحيحين: لأبي مسعود إبراهيم بن محمَّد الدِّمَشْقِي (ت٤٠١هـ).

٢) أطرافُ الصحيحين: لأبي محمَّد خَلَف بن محمَّد الواسِطِي (ت٤٠١هـ).

٣) الأشرافُ على معرفة الأطراف (أي أطراف السُّنَن الأربعة): للحافظ ابن عَسَاكِر، أبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي (ت٥٧١هـ).

٤) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للإمام الْمِزِّيّ، أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ): جَمَع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، وبعضَ ملحقاتِها، وهذه الملحقاتُ هي: مقدِّمة "صحيح مسلم"، و"المراسِيل" لأبي داود السِّجِسْتاني، و"العِلَل الصغير" و"الشمائل" للترمذي، و"عمل اليوم والليلة" للنَّسَائي.

٥) إتحافُ الْمَهَرَة بأطراف العَشَرة: للحافظ ابن حجر، أحمد بن علي العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ): ذكر فيه أطرافَ كتبِ الحديث العشرة، وهي: "الموطَّأ"، و"مُسْنَدُ

أحمد"، و"صحيح ابن خُزَيْمَة"، و"صحيح ابن حِبَّان"، و"مُسْتَخْرَج أبي عَوَانة"، و"سُنَن الدَّارقُطْنِي"، و"مُسْنَد الشافعي"، و"مسند الدَّارمي"، و"الْمُنْتَقى" لابن الجارُود، و"الْمُسْتَدْرَك على الصَّحِيحَين" للحاكم، و"شرح معاني الآثار" للطَّحاوي.

٦) أطرافُ الْمَسانيد العَشَرة: للبُوصِيري، أبي العبَّاس أحمد بن محمَّد (ت٨٤٠هـ): ذَكَر فيه أطرافَ عشرة مسانيد، وهي: مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ، ومسند مُسَدَّد ابن مُسَرْهَد، ومسند إسحاق بن رَاهُوْيَهْ، ومسند أحمد بن مَنِيْع، ومسند الحارث ابن محمد بن أبي أُسَامة، ومسند أبي بكر الْحُمَيْدي، ومسند محمد بن يحيى العَدَني، ومسند أبي بكر بن أبي شَيْبَة، ومسند عبد بن حميد، ومسند أبي يَعْلَى الْمُوْصَلي.

٧) ذخائرُ الْمَوارِيث في الدِّلالة على مواضع الحديث: للشيخ عبد الغني النَّابُلْسِي (ت١١٤٣هـ): جَمَع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة والموطأ، على طريقة ترتيب "تحفة الأشراف"، وكأنَّه مختصرٌ منه، لكنَّه امتازَ بالتفنُّن في التصنيف.

الثاني عشر: الأَجْزَاءُ:

لغةً: "الأجزاء" جَمْعُ "جُزْءٍ"، وهو يُطلَق على عِدَّة معانٍ منها: البعضُ، والنصيبُ، والقطعةُ من الشيء.

واصطلاحاً: "الْجُزْء" هو الكتابُ الذي يَجْمَعُ الأحاديثَ الْمَرْوِيَّةَ عن رجلٍ واحدٍ، سواء كان ذلك الرجلُ من طبقة الصحابة، أو من بعدهم، كجزء حديث أبي بكر ﷺ، وجزء حديث مالك بن أنس رحمه الله تعالى.

ويَتفاوَتُ حجمُ الأجزاءُ مِن بِضْع أَوراقٍ، بل من ورقةٍ واحدةٍ، إلى العشرات، والغالبُ أن تكون صغيرةً.

كما أنَّ الجزءَ يُطْلَق أيضاً على الكتاب الذي يَدْرُس أسانيدَ حديثٍ واحدٍ ويتكلَّم عليه، مثل: "اختيار الأَوْلى في حديث اختصام الملأ الأعلى" للحافظ ابن رَجَب الْحَنْبَلي (ت٧٩٥هـ).

كذلك تُطلَق تسميةُ "الأجزاء" على تلك الرسائل التي تناولَتْ فيها بعضَ الموضوعات الجزئية المتعلّقة بالحديث، مثل: "جزء القراءة خلف الإمام" للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ)، و"كتاب الوُحْدان" للإمام مسلم (ت٢٦١هـ).

وهذه بعض أشهر الأجزاء:

١) الْجَعْدِيَّات: للبَغَوِي، أبي القاسم عبد الله بن محمد (ت٣١٧هـ): وهي اثنا عشر جزءاً جمعه للشيخ أبي الحسن علي بن الْجَعْد (ت٢٣٠هـ).

٤) الْمُحَامِلِيَّات: للمُحَامِلِي، القاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل (ت٣٣٠هـ): وهي سِتّة عشرة جزءاً من رواية البغداديين والأصبهانيين.

٥) القَطِيْعِيَّات: للقَطِيْعي، أبي بكر أحمد بن جعفر بن حَمْدان (٣٦٨هـ): وهي خمسة أجزاء.

٦) اليَشْكُرِيَّات: لليَشْكُري، أبي العباس أحمد بن محمد (ت٣٧٠هـ): وهي أربعة أجزاء.

٧) الْمُخَلِّصات: للمُخَلِّص، أبي طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس (ت٣٩٣هـ)[1].

٨) الغَيْلاَنِيَّات: لابن غَيْلان، أبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم البَزَّاز (ت٤٤٠هـ).

٩) الوَحْشِيَّات: للوَحْشِي، أبي علي الحسن بن علي (ت٤٧١هـ): وهي خمسة أجزاء.

---

[1] انظر: "الرسالة المستطرفة" للكتاني، ص: ٩٣ - ٩٤.

١٠) الثَّقَفِيَّات: للثَّقَفِي، أبي عبد الله القاسم بن الفضل (ت٤٨٩هـ): وهي عشرة أجزاء.

١١) الْخِلَعِيَّات: للخِلَعِيّ، القاضي أبي الحسن علي بن الحسن (ت٤٩٢هـ): وهي عشرون جزءاً.

١٢) الكَنْجَرُوْذِيَّات: للكَنْجَرُوذِيّ أبي سعيد محمد بن عبد الرحمن (ت٤٥٣ هـ): وهي خمسة أجزاء.

١٣) السِّلَفِيَّات: للسِّلَفِيّ، أبي طاهر عماد الدين أحمد بن محمد (ت٥٧٦هـ): وهي أكثر من مئة جزء.

وقد تَجمَع هذه الأجزاءُ أحاديثَ انتخبها أصحابُها لِمَا وَقَع لها في أنفسهم.

الثالث عشر: كتب أحاديث الأحكام:

وهي الكتب التي تحتوي على الأحاديث المتعلِّقة بأحكام التشريع الخمسة، وهي: الوُجوب، أو النَّدَب، أو الإباحة، أو الكَرَاهة، أو الْحُرمة.

وهذه بعض أشهر كتب الأحكام:

١) "السُّنَن الصِّحاح المأثورة" أو "الصحيح المنتقى": لابن السَّكَن، أبي علي سعيد بن عثمان (ت٣٥٣هـ).

٢) "الأحكام الكبرى" أو "الأحكام الشرعية الكبرى من حديث رسول الله ﷺ": لابن الْخَرَّاط الإشبيلي، أبي محمد عبد الحقِّ بن عبد الرحمن (ت٥٨١هـ).

٣) كتاب الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ: للإشبيلي أيضاً.

٤) الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة: للإشبيلي أيضاً.